الخلافة الأموية والشيوخ

ثم إن الإمارة القرطبية أصبحت خلافة من أواخر سنة (٣١٦ هـ / أوائل ٩٢٩م)، وكان الخليفة هو عبد الرحمن الناصر الذى وصل فى منتصف حكمه إلى درجة من السيادة وانبساط الجاه جعلت من العسير على أى شيخ أن يرفض ولاية الوظائف له أو تأييده بالقول والعمل ، ويبدو أن سياسة عبد الرحمن الناصر مع الشيوخ كانت هى نفس سياسته مع الوزراء والقواد ورجال الدولة ، وهى سياسة نقل الوظائف من رجل إلى رجل بصورة مستمرة .

ولو تتبعنا هذه الظاهرة فى مختصر مثل تاريخ ابن عذارى للاحظنا أن الناصر كان يجرى كل عام تقريباً حركة تبديل وتغيير بين أصحاب الوظائف العسكرية والمدنية ، ومثال ذلك نلاحظه فى تراجم شيوخ عصره ، فقليل جداً منهم من تولى خطة دينية فى سنة ما ثم لم ينقل منها إلى غيرها بعد قليل ، ولم يقتصر الأمر على شيوخ قرطبة بل شمل ذلك شيوخ القواعد الأخرى ، فلم يظهر فيها فقيه ذو مكانة إلا استقدم إلى قرطبة وعهد إليه فى خطة من الخطط ، أو استؤدب لواحد من الأمراء ، أو استخدم فى أعماله .

وكانت شئون الإدارة قد اتسعت اتساعاً عظيماً بعد قيام الخلافة، وكثرت خططها وتنوعت ، وكثر عدد أمراء البيت الأموى كذلك ، واحتاجوا إلى المؤدبين والوثائقيين والوكلاء ، فلم يبق شيخ دون وظيفة إلا فى النادر ، وقد توسع الحكم المستنصر فى ذلك وفتح أبوابه لأهل العلم ، وقدر لهم الرواتب الجليلة . وكان الحكم المستنصر نفسه عالماً كبيراً واسع الاطلاع ، دائم المطالعة للكتب ، مكثراً من مجالسة العلماء ، وكان واسع الذهن يعرف ما بين الفقهاء من التنافس وتلمس الأخطاء ، فارتفع عن ذلك ، وأخذ الناس على علاتهم دون أن يميز أحداً منهم على أحد .

ويبدو كذلك أن ما بلغ إليه عبد الرحمن الناصر من توفيق - وما وصل إليه من اتساع الجاه وعظيم المنزلة - جعلاه قليل الاحتمال للناس ، ولم يبعد صاحب « الأخبار المجموعة » عندما قال : إنه « عفا الله عنه مال إلى اللهو واستولى عليه العُجب »(١) ، فلم يحتمل أن يكون إلى جواره شيوخ يصلون فى قلوب الناس إلى مكانة تقارب مكانته ، وخاصة بعد فتنة محمد بن مسرة الجَبَلِى ، ومن الواضح أنه كان لهذه الفتنة أثر بعيد فى موقف الخلافة من العلماء ، وقد قرأنا فى جزء المقتبس الخاص بعبد الرحمن الناصر - وقد ظهر مخطوطه فى المغرب أخيراً(٢) - ما يدل

---

(١) الأخبار المجموعة ، ص١٥٥ .

(٢) موجود فى خزانة القصر فى الرباط ، ولم يسمح بعدُ بتصويره أو الانتفاع به .

على أن ما أحدثه ابن مسرة كان فتنة واسعة المدى بين العلماء والناس ، حتى اضطر عبد الرحمن الناصر إلى إصدار بيان عام يلعن ابن مسرة ومن تابعه .

ومن حسن الحظ أن ابن حيان احتفظ لنا بنص هذا البيان ، وإلى أن يتيسر لنا الانتفاع بهذا المخطوط نجتزئ هنا بعبارة محمد بن الحارث بن أسد الخشنى التى أوردها ابن الفرضى عن هذا الموضوع ، قال : « الناس فى ابن مسرة فرقتان : فرقة تبلغ به مبلغ الإمامة فى العلم والزهد، وفرقة تطعن عليه بالبدع لما ظهر من كلامه فى الوعد وبخروجه عن العلوم المعلومة بأرض الأندلس الجارية على مذهب التقليد والتسليم »(١) .

وهى عبارة واضحة الدلالة ، فإن ما أثار الدولة على ابن مسرة هو أن نفراً من الناس بلغوا به مبلغ الإمامة ، فى حين أن الدولة كانت تريد من الفقهاء - وغير الفقهاء - أن يسيروا « على مذهب التقليد والتسليم » ، وهذا على الأقل ما كان يطلبه عبد الرحمن الناصر . أما ما كان ابن مسرة يدعو إليه فلا يصل به على أى حال إلى درجة الكفر ، وقد قال مثله ذو النون الإخميمى المصرى ، وأبو يعقوب النَّهْرَجورى دون أن يكفرهما أحد.

---

(١) ابن الفرضى ، رقم ١٢٠٢ ، جـ١ / ٣٣٨ .

ومن الطبيعى ألا يفكر أحد بعد ابن مسرة فى النظر إلى ما طمحت إليه نفسه من الإمامة ، أى رياسة العلماء ومشيخة العصر . ووضعت الدولة عينها على العلماء ، فلم تعد تسمع بعالم كبير فى ناحية أخرى غير العاصمة إلا استقدمته إلى قرطبة ؛ ليكون هناك تحت رقابتها ، وهذا كثير فى تراجم علماء ذلك القرن الرابع ؛ وأظهر مثال له محمد بن فطيس بن واصل الغافقى ، وكان مقيماً فى البيرة يعلم فيها ، وقد أصبح أكبر علماء عصره بعد وفاة أحمد بن منصور « فانصرف بعلو الدرجة ورياسة الإسناد، وكان يُقصد إليه للسماع منه بقرطبة وغيرها »(١) ، أى أنه بعد أن صارت إليه رياسة الإسناد استقدم إلى قرطبة ، وقد عاد إلى البيرة عندما قارب التسعين وأحس دنو الأجل ، وتوفى فى شوال (٣١٩هـ/ ٩٣١م) أى بعد فتنة ابن مسرة بقليل ؛ وحدث هذا أيضاً لوهب بن مسرة المتوفى سنة (٣٤٦ هـ/ ٩٥٧ ـ ٩٥٨م) ، فقد كان شيخاً واسع العلم فى وادى الحجارة « وكانت الرحلة إليه من الثغر كله ، واستقدم إلى قرطبة ، وأخرجت إليه أصول محمد بن وضاح التى سمع فيها ، وقرئ عليه المدونة ومسند بن أبى شيبة » وقد رجع إلى بلده آخر عمره ، وفيه توفى(٢) .

---

(١) ابن الفرضى ، رقم ١٢٠٣ ، جـ١ / ٣٣٩ .

(٢) ابن الفرضى ، رقم ١٥١٦ ، جـ٢ / ٢٤ .

وربما كان من أسباب خمول أمر الشيوخ خلال عصرالخلافة أن دراسة الحديث فى الأندلس لم تؤد إلى شىء عملى رغم ما بذله أصحابها من جهد ، فإن الذى يتتبع دراسات أولئك الرجال واستقصاءهم فى البحث عن الأحاديث الصحيحة وحفظها وترتيبها حسب السند حيناً وحسب الموضوع حيناً آخر ، يتوقع أن يؤدى هذا الجهد الواسع إلى تغيير رئيسى فى التشريع ، أو فى مستوى التفكير العام على الأقل كما حدث فى المشرق، فإن نهضة الحديث فى المشرق نشأ عنها قيام علم الأصول ، وعلى أساسه نشأ المذهب الشافعى وما يقوم عليه من نظريات أصيلة ، سواء فى دراسة الأحاديث نفسها ونقدها وترتيبها أو استخراج الأحكام الشرعية منها مما أدى إلى تجديد شامل فى علوم الدين ، وعلى هذا الأساس أيضاً نشأ المذهب الحنبلى وما يمتاز به من نظر سليم مبتكر إلى الأصول . ولكن شيئاً من هذا لم يحدث فى الأندلس : سُمعت الأحاديث وصُفيت وحُفظت ورُتبت وبُوبت وأمليت على مئات الطلاب ، وحفظها هؤلاء ونقلوها إلى غيرهم ، ثم ماذا ؟ لا شىء .

إلى أواخر القرن الرابع الهجرى على الأقل : لا التشريع تطور نتيجة لهذه الحركة ، ولا ظهر نوع جديد من التفكير على أساس هذا المستوى الجديد . نعم ، أصبح أعلام المحدثين مفتين ومشاورين يدعوهم الأمير أو

الخليفة ؛ ليستشيرهم فيما يريد ، ولكن هذه الاستشارة كانت فى نفس المسائل التى يستطيع الفقهاء المقلّدون الإفتاء فيها .

وربما كانوا يستشارون فى مسائل عامة أيام عبد الرحمن الأوسط وابنه محمد ، أما فى أيام الناصر فليس لدينا ما يدل على استشارته إياهم فى شأن من شئون الدولة ، ففى موضوع ابن مسرة جاء الاعتراض الأكبر من ناحية الفقهاء المقلدين ، وهم الذين صوروا للناصر أن كلام ابن مسرة يمكن أن يؤدى إلى فتنة مذهبية سياسية ، فدعا بقية أهل العلم ليؤيدوا رأيه فى ضرورة القضاء على المَسَرِّيَّة ؛ وفى موضوع الفتنة التى دبرها عليه ابنه عبد الله ونفر من الفقهاء منهم أحمد بن محمد بن عبد البر دعاهم الخليفة ؛ ليبلغهم خبر القبض على المتآمرين وما قرره فى أمر كل منهم ، وهكذا .

أما أن يستشيرهم فى وضع نظام خاص لكورة طليطلة أو فى أمر تنظيم شئون المسلمين فى حوض نهر دُوَيْرَة وما إلى هذه من المسائل الكبرى التى كان الفقهاء يستشارون فى مثلها فى أيام عبد الرحمن الأوسط ، فلم يفكر عبد الرحمن الناصر فى ذلك ، مع أن الفقهاء وأهل العلم وحدهم كانوا قديرين على دراسة هذه الموضوعات وإيجاد حلول لها. فإن مشكلة طليطلة مثلاً كانت مشكلة دينية ، فإن أعداد المسيحيين فيها

كانت كثيرة ، وكان قساوستهم يقومون بجهود كبيرة لتأليب المسيحيين على المسلمين وتحريض الناس على خلع طاعة قرطبة ، ويمكن أن يقال مثل هذا عن مشكلة المسلمين فى حوض نهر دويرة ، فقد كانوا فى حاجة إلى مساجد وفقهاء وأئمة يثبتون إيمانهم وقلوبهم .

فى هذه المسائل كلها لم يحاول عبد الرحمن الناصر الإفادة من أهل العلم فى بلاده ، بل نظر إليهم نظرته إلى الفقهاء المقلدين ، واستلزم منهم أن يسيروا على ، مذهب التقليد والتسليم ، كالفقهاء تماماً .

ثم إن عبد الرحمن الناصر وابنه الحكم المستنصر سوّيَا بين المحدثين والفقهاء ، وأصبحت دراسة الحديث مسألة تقى أو مزاج علمى خاص ، فلم تصب فى التيار العام ، وأصبح أصحاب الحديث أشبه بالزهاد والمنقطعين للعبادة ، تشتد إليهم حاجة الناس فى أوقات الخوف والاضطراب والأخطار ، فإذا ساد الأمان وسكنت الأمور قلت الحاجة إليهم وأصبحوا فى شبه عزلة مع كتبهم وطلابهم ، وهذا هو الذى حدث أيام الناصر وابنه المستنصر ثم المنصور بن أبى عامر . وستعود إلى الشيوخ أهميتهم ويعود إليهم دورهم الإيجابى فى المجتمع عند قيام الفتنة وضياع الوحدة وانعدام الأمان وترادف المخاطر خلال القرن الخامس الهجرى على ما سنراه .

لهذا ، لا غرابة فى أن نجد أئمة الحديث فى شبه برج عاجى خلال ذلك العصر ، فرجل مثل يحيى بن مالك بن عايذ من أهل طرطوشة ، سمع بها ثم بوَشْقَة ثم بقرطبة ثم رحل إلى المشرق حيث جمع علماً ، لم يجمعه أحد قبله من أصحاب الرِّحَل إلى المشرق ، وتردد بالمشرق نحواً من ٢٢ سنة ، وكتب من طبقات المحدثين ، وكتب الناس عنه كثيراً بالمشرق ، وقدم الأندلس فى رجب سنة (٣٦٩ هـ/ يناير ٩٨٠م)، فسمع منه ضروب من الناس ، وطبقات طلاب العلم ، وأبناء الملوك وجماعة من الشيوخ والكهول ، وكان يملى فى المسجد الجامع فى كل جمعة ، ولولا أن كتبه تعيلت(١) عليه ولم تجتمع له لأتى من العلم والرواية بأمر معجز ... وكان حسن الكتاب صحيح القلم ، روى لنا من الأخبار والحكايات ما لم يكن عند غيره ولا أدخله أحدٌ الأندلس قبله ، وكان حليماً كريماً جواداً شريف النفس ، مع سلامة دينه وحسن يقينه ، وكان قد سرد الصوم من حين خروجه من المشرق إلى أن توفى .(٢) (رجب ٣٧٥ هـ/ نوفمبر ٩٨٥م) .

---

(١) كذا فى الأصل المطبوع ، وربما كانت صحتها تعايت .

(٢) ابن الفرضى ، رقم ١٥٩٧ ، جـ ٢/٥٨ .

وهذا أقصى ما يمكن أن يبلغه إنسان فى ذلك الاتجاه ، فماذا كانت النتيجة الإيجابية لذلك ؟ جمع الكتب وحفظها ولقنها غيره ، ثم مات ..

ومثل ذلك يقال عن أضرابه ممن وصلوا فى العلم إلى مستواه فى عصره من أمثال وهب بن مسرة ، ويحيى بن عبد الله بن يحيى بن يحيى الليثى (ت ٣٦٧ هـ/ ٩٧٧ - ٩٧٨م) ومحمد بن أحمد بن محمد ابن يحيى بن مفرج (ت٣٨٠ هـ/ ٩٩٠م) ومحمد بن فطيس بن واصل الغافقى (ت ٣١٩ هـ/ ٩٣١م) وقاسم بن سعدان (ت ٣٤٧ هـ/ ٩٥٨م) وغيرهم كثيرين(١) .

***

(١) تراجمهم عند ابن الفرضى على الترتيب بأرقام ١٥١٦ ، ١٣٥٩ ، ١٣٣٨ ، ١٢٠٣ ، ١٠٧٠ .

شيوخ البلاط

وإنما كانت الصدارة فى هذا العصر لرجال مثل منذر بن سعيد البلوطى (٢٧٣ ـ ٣٥٥ هـ/ ٨٨٦ ـ ٩٦٦م) وكان رجلاً ذكيًا فصيحاً سريع الخاطر ، أدرك من حقائق الأحوال فى عصره ما لم يدركه معظم معاصريه ، وواتاه الحظ فاستطاع الإفادة مما عرف : درس دراسة قصيرة فى الأندلس ، ثم خف إلى المشرق فسمع فى الحجاز ومصر ، وعاد بعد غيبة ثلاث سنوات وأربعة أشهر ألم فيها بالأصول وأوجه اختلاف العلماء فيها ، وتعلق بمذهب داود بن على ؛ لكى يتميز من غيره دون أن يخرج عن مذاهب أهل السنة ، وعاد إلى الأندلس ، وكان رجلاً جدلا يحسن الكلام ، فاشتهر أمره ، وولى قضاء ماردة ثم قضاء الثغور الشرقية ، ويبدو أنه أصبح من الظاهرين من الفقهاء ؛ لأنه حضر الاستقبال الحافل الذى أقامه عبد الرحمن الناصر لسفراء قسطنطين السابع فى قصور الزهراء سنة (٣٣٨ هـ/٩٤٩م) ، وفى هذا الحفل ارتجل خطاباً مشهوراً رشحه لقضاء الجماعة فى قرطبة بعد وفاة القاضى محمد بن عبد الرحمن بن أبى عيسى[١] . ومن ذلك الحين أصبح الشيخ المقرَّب إلى عبد الرحمن

---

(١) ابن الفرضى ، رقم ١٤٥٢ .

الناصر ؛ واعتماداً على هذه المكانة أخذ يتصرف على أنه رأس شيوخ الأندلس وفقهائه .

وقد أتقن منذر فن « شيوخ البلاط » كما لم يتقنه شيخ قبله فى الأندلس ، فكان يعرف كيف يفيد من كل مناسبة ؛ لكى يزداد عند الخليفة رفعة وعلى الشيوخ سلطاناً ، حتى عندما كان يبدى ملاحظة على تصرفات الخليفة كان يتحرى أن يكون ذلك فى صورة الوعظ والتذكير بالسلف ، مع مراعاة ما لابد منه من الاحترام والتوقير ، فيكون « حلم » الخليفة وتحمله لكلامه رافعاً من قدريهما معاً .

ويذهب مؤرخونا إلى أن جاهه كله قام على الخطابة ، وصحيح أن الرجل كان خطيباً قادراً على الكلام الجيد ، ولكنه تمتع قبل ذلك بذكاء بعيد ومعرفة بطريقة معاملة الخلفاء واكتساب ثقتهم ، وقد أسرف فى ذلك فغدا فى نظر الناس واحداً من رجال السلطان وحاشيته ؛ ولهذا شك الكثيرون فى اعتقاده ، قال ابن الفرضى : « وكان بصيراً بالجدل منحرفاً إلى مذاهب أصحاب الكلام ، لَهِجاً بالاحتجاج ؛ ولذلك كان يُحل فى اعتقاده أشياء ، الله مجازيه بها ومحاسبه عليها » . وربما كان الجدل وسيلتَه للمحافظة على مكانته والثبات أمام علماء من الطراز الذى ذكرناه ، ومن المعروف أن العلم الغزير والإيمان العميق كثيراً ما يقترنان بالحياء والرغبة عن اللجاج ، فيبدون أمام رجل جرىء جَدِل مثل منذر وكأنهم أقل .

أما عند عبد الرحمن الناصر فقد حافظ منذر بن سعيد على مركزه دائماً رغم ما يقال من أن عبد الرحمن غضب عليه فى بعض الأحيان ؛ لأن منذراً كان نموذج الفقيه الذى أراده : رجل ذكى عملى حسن التصرف ، يعفيه من الحاجة إلى غيره من المتشددين ، ثم إنه خطيب بليغ يفيض على استقبالات الناصر بهاء لابد منه . وقد عرف الرجل كيف يفيد من جاه الخلافة ، فجعل نفسه كبير الشيوخ والفقهاء ، ومن أيامه إلى نهاية عصر الخلافة أصبح قاضى الجماعة أكبر شيوخ عصره ؛ بحكم الوظيفة كما نقول اليوم ، وسلّم الناس لقاضى الجماعة بذلك على أنه مركز وظائفى - وربما سياسى - لا على أنه اعتراف بمشيخة علمية حقيقية .

وخلف منذر بن سعيد فى قضاء الجماعة محمد بن إسحاق بن السَّليم، وكان من كبار الفقهاء ، وجاء بعده محمد بن يبقى بن زرب ، وكان فقيهاً محدود العلم ، وكان كلام الناس فيه كثيراً ، وأراد له سوء الحظ ألا يستجيب الله له عندما استسقى بالناس أكثر من مرة ، فكانت أشبه بفرصة أتيحت للناس ليظهروا حقيقة شعورهم نحو شيوخ البلاط ، فقاموا عليه بعد صلاة الاستسقاء بخارج قرطبة وأرادوا ضربه ، فاحتمى منهم بتربة السيدة مرجانة ، وكانت حصينة الأبواب ، وظل هناك حتى أنقذه الشُّرط، ولكنه بقى رغم ذلك قاضياً عظيم المكانة(١) .

---

(١) النباهى : المرقبة العليا ، ص٧٦ - ٧٧ . ويقول النباهي : « وحكى بعضهم أنه رأى ابن زرب فى النوم بعد وفاته فسأله ، فقال : ما وجدت أضر من الاختلاف إلى أبواب الملوك ، وما وجدت شيئاً أنفع من تلاوة القرآن » .

واستمر التسليم لقاضى الجماعة بقرطبة إلى أيام القاضى أبى العباس أحمد بن عبد الله بن هرثمة بن ذكوان ، وأثناء ولايته قامت الفتنة وانتثر عقد الخلافة ، ولقى هو وأهله مهانة كبيرة كما سنرى .

***

بيعة الشيوخ والفقهاء لهشام المؤيد وأثرها فى مركزهم

وبعد موت الحكم المستنصر دبر محمد بن أبى عامر أمراً أزال ما كان قد بقى للشيوخ من سلطان روحى وسياسى فى الأندلس طوال مدة استبداده بأمر الخلافة الأموية الأندلسية ، وذلك هو المبايعة بالخلافة لغلام صغير لم يبلغ الحادية عشرة من عمره . ذلك أن الحكم المستنصر لم يخلف إلا هذا الغلام ، وكان شديد الرغبة فى أن يصير إليه الأمر بعد موته ، وكان للحكم فى قلوب الناس من المحبة والاحترام ما جعل أولى الرأى والحل والعقد أميل إلى تنفيذ رغبته والبيعة لهذا الغلام ، رغم ما فى ذلك من المخالفة لشروط الإمامة ، ولكن شيوخ البلاط تكفلوا بتسويغ الأمر من الناحية الشرعية .

وكان الأمر فى ذاته عسير التنفيذ ، فإن المبايعة لغلام بالخلافة لم تحدث قبل ذلك قط ، ثم إن قواعد الإمامة لا تجيز إقامة وصى يقوم بالأمر حتى يشب الغلام ؛ لأن الإمامة فى أساسها ليست ملكاً يورث ، وإنما هى قيادة يختار لها الأصلح ، والغلام لا يصلح للإمامة بحكم أنه غلام ، فلا بد أن يختار غيره ، ولم يغب هذا عن فكر الحكم المستنصر ،

وهو إذا كان قد أخذ البيعة لابنه فعلى رجاء أن يعيش حتى يبلغ الابن سن الرشد .

ولكن جماعة الطامعين فى السلطان أخذوا الناس ببيعة المستنصر ودعوهم إلى تثبيتها ، وهم فى الواقع قد أخذوا البيعة لأنفسهم عندما فعلوا ذلك ، فإن نص البيعة لم ينص على وصى أو أوصياء ، وقد اجتهدوا فى دفع الشيوخ إلى إقرارها ، فأقروها .

وقد أورد ابن الخطيب بياناً بأسماء ١٣٨ من الفقهاء والعلماء الذين استجابوا لدعوة البيعة لهشام ، ومن الواضح أنه لم ينقل هذه الأسماء عن «مقتبس» ابن حيان الذى روى عنه خبر البيعة ، فإن بعض هذه الأسماء لا يمكن أن يكون قد اشترك فيها ، فقد ورد فى أولها مثلاً اسم قاضى الجماعة أبى بكر يحيى بن محمد بن زرب ، ويحيى هذا ولد سنة (٣٨٢هـ / ٩٩٢م)[١] ، أى بعد البيعة بست عشرة سنة ، وورد فيها كذلك اسم أبى على حسن بن محمد بن ذكوان ، وقد ولد فى نفس سنة البيعة[٢] وهناك أسماء أخرى كثيرة من هذا الطراز ، وأسماء أخرى مكررة . وابن حيان لا يمكن أن يورد شيئاً كهذا ، وإنما الذى فعله ابن

---

(١) ابن بشكوال : الصلة ، رقم ١٣٥٧ .

(٢) نفس المصدر ، رقم ٣٠٩ .

الخطيب . وقد تعمده ليكثر من الأسماء ؛ لأنه أراد بهذا البيان أن يبرز صحة البيعة لغلام ؛ لأنه عندما فر من الأندلس لجأ إلى كنف أبى فارس عبد العزيز المرينى سلطان المغرب، وكان هذا قد بايع لابنه الصغير أبى زيان محمد السعيد ، وهذا تولى العرش سنة (٧٧٤هـ / ١٣٧٢م) تحت وصاية الوزير أبى بكر بن غازى صديق ابن الخطيب الذى أكرمه وأمنه . ولتأييد صحة بيعة ذلك الغلام وولايته ووصاية هذا الوزير ، ألف ابن الخطيب كتابه الذى نستند إليه هنا ، وهو «أعمال الأعلام فيمن بويع قبل الاحتلام من ملوك الإسلام » . وتعمد ابن الخطيب هذا الوقوف الطويل عند بيعة هشام المؤيد ؛ لأنها سابقة يستطيع الاستناد إليها ، واستكثر من الأسماء واحتفل فى ذلك ، فحشد أسماء فحول عاش الكثيرون منهم بعد سنة ٣٦٦هـ(١) ، معتمداً على أن أحداً لن يراجع التواريخ .

ولكن كثيراً جداً من الأسماء الواردة فى البيان عاصرت البيعة لهشام، ولابد أن أصحابها وافقوا عليها ؛ ولقد كانت فعلاً بيعة بإجماع كما يقول ابن حيان ، ولا شك أنه كان لهذه البيعة أثر بعيد على مركز الفقهاء وأهل العلم فى الأندلس . فقد رأى الناس أقطاب العلم والفقه ، بل نفرا من الزهاد والصالحين ، يفتون بأمر واضح المخالفة لشروط الإمامة .

---

(١) ولم ينتفع ابن الخطيب بالعناء الذى بذله فى تأليف هذا الكتاب ، فقد كتبه أثناء ولاية الصبى أبى زيان محمد السعيد (٧٧٤ ـ ٧٧٦ / ١٣٧٢ / ١٣٧٤) ثم عزل الغلام وتولى مكانه أبو العباس المستنصر ، وأعقب ذلك مقتل ابن الخطيب نفسه .

وقد فعل الكثيرون منهم ذلك رغبة فى جمع الكلمة ، أو وفاء لذكرى الحكم المستنصر ، وفعله بعضهم تهاوناً أو خوفاً .

ولكن النتيجة واحدة ، هى أن هذه البيعة فتحت الطريق أمام محمد ابن أبى عامر للاستبداد بالأمر جملة ، فلم يترك لأحد إلى جانبه سلطاناً ، لا من الفقهاء ولا من العلماء ولا من غيرهم ، مكتفياً من هؤلاء جميعاً بأبى العباس أحمد بن عبد الله بن ذكوان الذى كان صاحب رأيه ومشورته فى كل ما عاناه من أمر ، حتى « كان له بداخل القصر بيت (أى غرفة) خاص به ، يأتيه آخر النهار ، فيجلس فيه إلى أن يخرج إليه ابن أبى عامر ، فيفاوضه فى جميع ما يحتاج إليه ، وربما بات عنده بالنزاهة وخفة الوطأة »(١) .

وقد خرج ابن ذكوان بهذا عن سمت الفقهاء ورجال العلم ، وأصبح فى حقيقة الأمر رجل سياسة وعماداً من أعمدة النظام العامرى كله ، وخاصة بعد أن ولى قضاء الجماعة وتسمى بقاضى القضاة . وظل ابن ذكوان على هذه المكانة أيام المظفر بن أبى عامر ، ولقى بسبب الانغماس فى السياسة متاعب كثيرة ، فعزل عن القضاء ، ثم أعيد إليه ، وفى أيام عبد الرحمن بن أبى عامر رُفع إلى مرتبة الوزارة إلى جانب القضاء ،

---

(١) النباهى : المرقبة العليا ، ص ٨٥ .

وساءت سمعته بين الناس لهذا السبب ، واشتهر عنه أنه من حواشى العامريين ، وكان ذلك سبب غضب محمد بن عبد الجبار المهدى عليه ، والمهدى هذا هو الذى قضى على مُلك بنى عامر ، فلما تولى الأمر نفاه وأهل بيته حتى توفى سنة (٤١٣ هـ/ ١٠٢٢م)[١] . وآراء المؤرخين فى ابن ذكوان سيئة ، وخاصة ابن حيان وابن حزم .

وما يهمنا هنا مما يتهم به ابن ذكوان هو تضييعه للبقية الباقية من جاه أهل العلم والفقهاء فى الأندلس طوال سنوات الحكم العامرى ، وجعلهم أداة من أدوات السلطان .

وعلى آثار أبى العباس أحمد بن ذكوان سار أبو المطرف عبد الرحمن ابن محمد بن عيسى بن فُطَيس الذى تولى قضاء قرطبة بعده ، وقد كان وزيراً قبل أن يلى القضاء ، ويقال : إنه خلع زى الوزراء بعد أن صار قاضياً وسار سيرة أهل العلم ، ولكنه ظل مترفاً شديد العناية بمظاهر الغنى والتأنق فيها[٢] .

وخلفه يحيى بن وافد اللخمى ، وكانت أيام قضائه مضطربة عاصفة، فتعرض لأذى كبير وسُجن وعُذب وأرادوا صلبه ، ولم ينج من ذلك

---

(١) نفس المصدر : ص ٨٥ ، ٨٧ .

(٢) نفس المصدر : ص ٨٧ .

المصير إلا بشفاعات كثيرة ، ثم أعيد إلى السجن وقتل فيه[1] ، وكان آخر قضاة الخلفاء محمد بن بشر[2] ، ومن العبر المؤسية أن هشاماً المعتد آخر خلفاء بنى أمية ناصبه العداء ، وعندما بلغه خبر وفاته بدا السرور على وجهه ، ولم يعمر هشام بعد ذلك طويلاً ، فقد قرر أهل قرطبة عزله وألغوا خلافة بنى أمية ، وأخرجوه من قرطبة وحيداً طريداً ، وهذه آخر صورة لدينا لخلفاء بنى أمية وقضاة جماعتهم ؛ وهى صورة ما نظن أنها خطرت لعبد الرحمن الناصر وقاضيه منذر بن سعيد على بال .

وهؤلاء القضاة هم النماذج التى احتذاها القاضى إسماعيل بن عباد وأمثاله من قضاة الأطراف بعد إلغاء الخلافة الأموية فى ١٢ من ذى الحجة ٤٢٢هـ/ ٣٠ من نوفمبر ١٠٣١م ، فقد صارت إليهم رياسة نواحيهم، وعرف بعضهم كيف يستغل الفرصة التى سنحت له ويتحول إلى أمير فعلى فى ناحيته ، وعجز آخرون عن ذلك وتلاشى أمرهم ، ودخل فقهاء كثيرون فى خدمة أمراء الطوائف ، وأعانوهم فى مطالبهم وشاركوهم فى دنياهم ومتاعبهم .

وعندما تدهورت الأحوال فى الأندلس بسبب استفحال الفتن بين

---

(١) نفس المصدر : ص ٨٨ ، ٨٩ .

(٢) نفس المصدر : ص ٨٩ .

أمراء الطوائف وتزايد الضغط النصرانى كان نفر من هؤلاء الفقهاء فى مقدمة الساعين فى استدعاء المرابطين والقضاء على أمراء الطوائف جملة ، وكان لهذا الطراز من الفقهاء دور كبير فى تاريخ الأندلس أيام المرابطين ، وكان لسلوكهم أيضاً أثر فى ذهاب أمر المرابطين ، فقد كان هذا بعض ما استند إليه محمد بن تومرت فى حملته عليهم وعلى فقهائهم .

***